

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الرابعة عشرة بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف،

يوم الخميس، ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٦، الساعة ١٠/١٠

الرئيس: السيد دورو روميليس كوستيا (رومانيا)

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة الرابعة عشرة بعد الألف لمؤتمر

نزع السلاح.

وأود في البداية أن أرحب ترحيباً حاراً، أصالة عن نفسي ونيابة عن مؤتمر نزع السلاح، بصاحب السعادة الدكتور كيم هاولز، وزير الدولة بوزارة الخارجية وشؤون الكمنولث بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، الذي سيخاطب المؤتمر.

ونحن نقدر أيما تقدير هذا البرهان على الأهمية الكبيرة التي تعلقها حكومة المملكة المتحدة على تحديد الأسلحة ونزع السلاح، وعلى عمل محفلنا بصفة خاصة. وسمحوا لي أن أضيف القول بأن هذه الأهمية تعززها حقيقة مرور وقت طويل منذ أن خاطب المؤتمر أحد كبار المسؤولين من دولة نووية.

ويشرفني ويسعدني أن أدعو سعادة الدكتور كيم هاولز لمخاطبة المؤتمر.

السيد هاولز (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية) (الكلمة بالإنكليزية): اسمحوا

لي بأن أعرب لكم في البداية عن مدى سعادتي بالحضور إلى مؤتمر نزع السلاح في جنيف، وهذه هي المرة الأولى التي يخاطب فيها وزير بريطاني هذا المؤتمر منذ عدة سنوات، لكنني رأيت أن القيام بزيارة في هذا الوقت، لا سيما عقب إحباطات العام المنصرم خلال المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار ومؤتمر قمة استعراض الألفية، ستكون فرصة مناسبة لتوضيح أولويات المملكة المتحدة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وتأكيد التزامنا المستمر بمهدين الهدفين معاً.

ويدور الكثير من الحديث في الوقت الراهن حول الأزمة التي يمر بها نظام عدم الانتشار، والانهيار الوشيك لمعاهدة عدم الانتشار واحتلال آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح بسبب افتقار الدول الأعضاء لإرادة السياسية. وأود التشديد على أنه حينما توجد أسباب حقيقية تدعو إلى القلق - وأنا أتفهم قوة هذا الإحساس لدى العديد من البلدان - فإنها ينبغي أن تحثنا على العمل وألا تدفعنا إلى التشاؤم. لقد آن الأوان للعمل بصورة مركزة، والتصميم على الوفاء بالتزاماتنا كأعضاء في مؤتمر نزع السلاح.

لقد كان المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار الذي عُقد في العام الماضي مخيباً للآمال. ومن المؤسف أن بعض المشاركين - القليل جداً من البلدان - أرادوا، على ما يبدو، العمل منذ البداية ضد وليس لصالح التوصل إلى نتيجة جوهرية. وكانت غالبية الدول المشاركة في نيويورك ترغب في تحقيق تقدم فعلي، إلا أن أقلية ضئيلة تسببت في الحيلولة دون بلوغ هذه الغاية. ولم أذكر هذه النقطة لكي أركز عليها وأتوقف عندها. وأعترف بتباين الرؤى فيما يتعلق بنتائج المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار. وعلاوة على ذلك، أؤكد أن المؤتمر الاستعراضي لم يخلص إلى إصدار وثيقة ختامية جوهرية، لكنه شهد الكثير من المناقشات المفصلة والمفيدة عن السبل التي قد تعزز معاهدة عدم الانتشار. ونأمل أن تصمد مثل هذه الأفكار النيرة وأن تشهد تقدماً بشئ السبل. ويجب علينا الاستفادة من المواد المتوفرة لدينا. وعلى سبيل الإيضاح، قدمت خلال المؤتمر الاستعراضي الذي عُقد في أيار/مايو الماضي مقترحات تتعلق بتدابير تبييط الانسحاب من معاهدة عدم الانتشار. وحصلت هذه المقترحات على دعم واسع ونأمل أن يتم البناء على هذه الأفكار خلال الدورة القادمة لاستعراض معاهدة عدم الانتشار.

والستطلع إلى الأمام هو المفتاح لتحقيق ذلك. ونحن بحاجة إلى التعلّم من تجربة المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥. وتُعد معاهدة عدم الانتشار على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة لنا جميعاً مما يستدعي الكف عن تبادل الاتهامات. بل إننا بحاجة إلى استئناف العمل بإيجابية وتضافر ونحن نقترّب من عام ٢٠٠٧.

إن إحباطات أيار/مايو من العام السابق قد أعطتنا بالطبع حافزاً إضافياً لجعل الالتزامات المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح والتي أُنْفِقَ عليها خلال مؤتمر قمة استعراض الألفية الذي عُقد في أيلول/سبتمبر التزامات قوية وهادفة. وإذ وضعنا ذلك في الاعتبار، فقد عملنا دون كلل أو ملل مع الاتحاد الأوروبي ومجموعة البلدان السبعة التي شكلها وزير خارجية النرويج وقتئذ، بغية اقتراح صيغة كنا نأمل أن تحظى بموافقة جميع أعضاء الأمم المتحدة. وعلي أن أخطر المؤتمر بأن خيبة أملنا كانت كبيرة للغاية نتيجة لعدم التوصل في نهاية الأمر إلى صيغة يمكن الاتفاق عليها بشأن عدم الانتشار أو نزع السلاح، على الرغم من إحراز الكثير من التقدم القِيم في مجالات أخرى مثل حقوق الإنسان وإصلاح الأمم المتحدة. ويجب علينا في هذا الصدد أيضاً تجديد جهدنا المشترك على المستوى المتعدد الأطراف. والشيء الأهم هو أن يستأنف مؤتمر نزع السلاح عمله الحقيقي، أي العمل الذي أنشئ لأجله: التفاوض على وضع صكوك متعددة الأطراف لا غنى عنها بالنسبة لنزع السلاح.

ولن يستغرب أحد إذا صرّحت بأن المملكة المتحدة ما زالت ملتزمة التزاماً تاماً بمعاهدة عدم الانتشار وستظل كذلك في المستقبل المنظور. وإذ نعتقد أن معاهدة عدم الانتشار هي حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار وهي الإطار لنزع الأسلحة النووية، فإننا لن ندع إحباطات العام السابق تمنعنا من المضي قدماً على المسارين. وعلى سبيل المثال، ما فتئنا نغتنم جميع الفرص لحث جميع الدول على اعتماد البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ونعمل بصورة نشطة مع الآخرين بغية صياغة حوافر ملائمة تحت الدول على التخلي عن منشآت دورة الوقود. وعلى الرغم من اعترافنا التام بأن الدول التي تتمثل للالتزاماتنا بموجب معاهدة عدم الانتشار يحق لها استخدام التكنولوجيا النووية والاستفادة منها، فمن الواضح أن دورة الوقود النووي تشكل مخاطر حادة على وجه الخصوص فيما يتعلق بالانتشار.

وأنا على يقين من أنني لا احتاج تذكير هذا المؤتمر بأن هذه هي القضايا التي تهتم عالم الواقع الذي يجب أن نتعامل معه خارج هذه القاعة. وقد تكون طبيعة الحياة مختلفة داخل هذه القاعة، إلا أن الأحداث التي تقع خارجها تستوجب التعامل معها بمنتهى الجدية ومعالجتها على أنها مسألة ملحة. وإلا، فإن المداولات داخل هذه القاعة ستكون عديمة الجدوى، ومن المؤكد أنها لن تعني شيئاً بالنسبة لملايين الناس الذين ينتظرون أن يؤدي هذا المؤتمر دوراً رائداً.

وثمة مقترحات مثيرة للاهتمام بصفة خاصة في هذا المجال، وهي إنشاء بنوك "حقيقية" أو "افتراضية" للوقود النووي، مع بعض المشاركة الدولية. بيد أن هذا الأمر في غاية الصعوبة، إذ يبيّن الواقع أن الحكومات والخبراء يحاولون منذ بضع سنوات إيجاد حل لهذه المسألة. ولا يزال عدد من القضايا التقنية والسياسية المعقدة بحاجة إلى حلول، لكنني أعتقد أن هنالك إرادة سياسية دولية متزايدة للتوصل إلى اتفاق بشأن المضي قدماً في عملنا.

ونحن لا نزال نعتقد بأن هناك حاجة إلى فرض ضوابط قوية وشاملة على التصدير من أجل منع انتشار المواد والتكنولوجيا النووية دون رقيب، وأنا أعلم، يا سيادة الرئيس، حرصكم الشديد على دفع هذه المسألة إلى الأمام. ونعتقد أن المنع بموجب المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار سوف يظل له دور هام يؤديه في الحالات التي تشهد بالفعل نقل مثل هذه المواد بطريقة غير مشروعة.

ونحن، شأننا شأن جميع الآخرين، قلقون إزاء إمكانية حدوث إرهاب نووي وتزايد خطر وقوعه ونسعى لإيجاد السبل الكفيلة بالتصدي له. ولذلك نعمل جاهدين على تجديد ولاية اللجنة المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ وما زلنا على استعداد للوفاء بالالتزامات الواردة في هذا القرار ومساعدة الآخرين على القيام بذلك.

كما نتابع بالطبع مجموعة واسعة من القضايا غير النووية، هنا في جنيف وفي نيويورك أيضاً، تتعلق بتحسين الأمن والحد من النزاعات. وسوف أدلي بعد ظهر هذا اليوم ببيان حول السياسة العامة يتعلق بواحدة من هذه القضايا وهي المبادرة المتعلقة بوضع معاهدة بشأن تجارة الأسلحة التقليدية، تُعرف باسم معاهدة تجارة الأسلحة.

لقد ركزت حتى الآن على مسائل تتعلق بالمادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار لأنها مسائل ملحة في الساحة الدولية. ومع ذلك، اسمحوا لي أيضاً بالحديث عن مسائل تتعلق بالمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار لأن من الواضح أن هذا المؤتمر هو المحفل الملائم لمناقشة قضية نزع السلاح؛ فمؤتمر نزع السلاح هو المحفل الوحيد المتعدد الأطراف المتاح للمجتمع الدولي من أجل التفاوض ونزع السلاح. وأنا أشعر بالإحباط مثلكم جميعاً بسبب المأزق الراهن لمؤتمر نزع السلاح وعجزه لأكثر من ثماني سنوات عن الاتفاق على برنامج عمل. أيها السادة المندوبون، ماذا نعتقد أن يكون رأي الناس خارج هذه القاعة إزاء عدم توصلنا بعد ثماني سنوات إلى وضع برنامج عمل سليم؟ فهذه ليست سياسة جيدة بأي معيار وفي أي مكان من العالم، ونحن بحاجة إلى معالجة ذلك بكل جدية. بيد أن ذلك لم يمنع المملكة المتحدة من التحرك بصورة أحادية في سبيل اتخاذ تدابير بشأن نزع السلاح. وكما سمعتم عدة مرات من فريقنا المتميز الموجود هنا في جنيف، فإن المملكة المتحدة قد أحرزت تقدماً كبيراً فيما يتعلق بالتزامات نزع السلاح النووي الواردة في المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار.

وقد شملت الإجراءات سحب وتفكيك قدراتنا النووية التكتيكية البحرية؛ وسحب وتفكيك القنابل النووية لسلاح الطيران الملكي من نوع WE177؛ وإنهاء ترتيبات الشفرة المزدوجة لإطلاق الصواريخ النووية Lance والمدفعية التي اتفقنا عليها مع أنظمة الأسلحة النووية للولايات المتحدة الأمريكية. ونتيجة لذلك، انخفض اعتمادنا على الأسلحة النووية إلى نظام واحد هو تحديداً نظام Trident.

ونحن الدولة الوحيدة الحائزة على أسلحة نووية والتي أقدمت على هذا العمل. وليست هناك في أي وقت سوى غواصة واحدة من نوع Trident تقوم بدوريات الردع، وهي تكون عادة في درجة استعداد منخفضة. ولا توجه الصواريخ باتجاه أي بلد محدد. وتحتفظ المملكة المتحدة بأقل من ٢٠٠ رأس حربي جاهزة للعمليات - وهو الحد الأدنى الضروري للأمن القومي للمملكة المتحدة. وقد انخفض إجمالي القوة التفجيرية للأسلحة النووية للمملكة المتحدة بنسبة ٧٠ في المائة منذ نهاية الحرب الباردة.

بيد أن الرسالة الأساسية التي أردت توصيلها اليوم هي رسالة سياسي، ووزير حكومي ورسالة طمأنة: فالمملكة المتحدة ما فتئت تسعى وتعمل من أجل عالم خال من الأسلحة النووية. ومن أجل تحقيق هذه الغاية، ما زلنا نعتقد أن الخطوة المناسبة التالية في سبيل نزع الأسلحة النووية هي وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية. وسمحوا لي بأن أوضح أن المملكة المتحدة لا تحتفظ بقدرات الردع النووي بطريقة لا تستجيب للالتزاماتنا في مجال نزع الأسلحة النووية. وهدفنا واضح على الأمد البعيد بالنسبة للالتزاماتنا المتعلقة بمعاهدة عدم الانتشار. وأياً كانت القرارات التي نتخذها مستقبلاً بشأن الردع النووي فإنها لا بد أن تتسق مع التزاماتنا بموجب معاهدة عدم الانتشار.

سيادة الرئيس، كجزء من الجهود المتواصلة التي تبذلها الوفود هنا في جنيف بغية الخروج من مأزق مؤتمر نزع السلاح، أرحب بالمبادرة التي اتخذتها أنت وزملاؤك الرؤساء الستة لإنعاش العمل في مؤتمر نزع السلاح من خلال تعزيز الحوار المواضيعي التفاعلي خلال هذا العام. وأنا أعلم، على سبيل المثال، أن الدول الأعضاء قد أثارت أو لاحظت العديد من الأفكار والمبادرات خلال الاجتماعات المخصصة لمناقشة مسألة نزع الأسلحة النووية. ونرحب جميعاً بمثل هذه المناقشات والمقترحات، بل وحتى بالمقترحات التي قد لا نوافق عليها من حيث الجوهر. ونحن لا نرغب في إعاقه الحوار المفتوح بل إننا نستحسن ما نراه من جديد من دلائل الحماس والنشاط الهادف في إطار مؤتمر نزع السلاح. ولكن سمحوا لي أيضاً بأن أنبئهم إلى أنه لا يمكن التوصل إلى اتفاق بين عشية وضحاها أيضاً كان مستوى الحماس الذي ساد المناقشات. فهناك العديد من المصالح المتجدرة والمتباينة التي يصعب التوفيق بينها. وسوف تكون هناك حاجة إلى عملية مطردة لبناء الثقة وتحسين التفاهم، والمملكة المتحدة عازمة على الإسهام في مثل هذه العملية التي تتطلع إلى المستقبل.

وأود كذلك إبداء رأيي بوضوح إزاء ما نعتقد أنه الهدف الجوهرى الأساسي في الوقت الراهن. وحسب علمنا، لم يعترض أي وفد على أهمية بدء المفاوضات المتعلقة بوضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وبالطبع، لن تكون مثل هذه المفاوضات سهلة. بيد أننا نتفق بالتأكيد، دون المساس بموقف أي طرف، على البدء من دون شروط مسبقة في إجراء المفاوضات المتعلقة بوضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

ونحن ندرك تباين وجهات النظر بشأن الأولويات النسبية، ولكن يبدو، في رأي المملكة المتحدة، أن التحرك الملتزم بشأن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية دون شروط مسبقة هو وحده الذي يمثل بداية الطريق نحو المستقبل. وينبغي أن نكون صادقين مع أنفسنا: فالنهج الشامل لبدء العمل الجوهرى في مؤتمر نزع السلاح لم يؤد إلى توافق آراء بشأن الطريق نحو المستقبل.

وهناك بعض القضايا غير الجاهزة لإجراء مفاوضات بشأنها؛ ولا ينبغي أن يكون ذلك سبباً أو ذريعة لتأخير المفاوضات المتعلقة بمسألة يمكن للمؤتمر بدء التفاوض بشأنها غداً. ومؤتمر نزع السلاح هو آلية تتسم بقدر كبير من الأهمية ولا يمكن تركها معطلة؛ ونحن بحاجة إليها من أجل مواجهة التحديات الرئيسية المعاصرة في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة. ونحن ندعي جميعاً الرغبة في إحراز تقدم في إطار مؤتمر نزع السلاح، ولقد حان الوقت لتبني نهج عملي: لقد آن الأوان لبدء المفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

ولإظهار التزامنا بتحقيق هذه الغاية وإبداء المزيد من الشفافية بوجه عام، أصدرنا بالأمس تقريراً يتتبع الجوانب التاريخية المتعلقة باليورانيوم عالي التخصيب للبرامج الدفاعية النووية في المملكة المتحدة. وقد جاء ذلك عقب تقرير مماثل أصدرناه في عام ٢٠٠٠ عن مخزوننا من مادة البلوتونيوم، ولدي نسخة من التقرير هنا آمل أن تُدرج كوثيقة من وثائق المؤتمر بحيث تكون متاحة لجميع الوفود.

واسمحوا لي بأن أعبر لكم مرة أخرى عن مدى سعادتي بالحضور إلى مؤتمر نزع السلاح. كما أشعر بالامتنان لإتاحة هذه الفرصة لي لتوضيح التزام المملكة المتحدة بنزع السلاح وعدم الانتشار. إلا أن هذه الشواغل - وهو ما آمل أن أكون قد أوضحته هذا الصباح - ليست شواغل المملكة المتحدة فحسب، بل هي شواغل عالمية وأنطلع إلى العمل معكم، من خلال مؤتمر نزع السلاح، لمواجهة هذه التحديات.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر وزير الدولة بوزارة الخارجية وشؤون الكمنولث بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية على خطابه الهام. كما أود أن أشكره على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى رؤساء دورة العام الحالي، الذين يُطلق عليهم الآن اسم الرؤساء الستة.

واسمحوا لي بتعليق الجلسة العامة لبضع دقائق من أجل مرافقة صاحب السعادة الدكتور كيم هاولز إلى خارج غرفة المجلس.

عُلِّقت الجلسة في الساعة ١٠/٢٥ واستؤنفت في الساعة ١٠/٣٠

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): تُستأنف الجلسة الرابعة عشرة بعد الألف.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): نظراً لعدم طلب أي من الوفود أخذ الكلمة الآن، اسمحوا لي بأن أدلي ببيان افتتاحي بمناسبة بدء فترة رئاسة رومانيا.

إنه لشرف عظيم بالنسبة لبلدي، وبالنسبة لي شخصياً، أن أتولى رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأود أن أبدأ فترة رئاستي وبياني الموجز اليوم بالتعبير عن شكري لممثل بولندا الدائم الموقر، السفير زيدزيسلاف راباكي، على الجهود التي بذلها لضمان الأخذ بثُج مبتكرة في أنشطة المؤتمر. واسمحوا لي في الوقت ذاته بأن أؤكد الالتزام القوي من قبل رؤساء المؤتمر الآخرين - سفير جمهورية كوريا السيد إن - كوك بارك من، وسفير الاتحاد الروسي السيد فاليري لوششينين، وسفير السنغال السيد عثمان كامارا، والقائم بأعمال سلوفاكيا، السيد دراھوسلاف ستيفانيك - بالعمل كفريق حقيقي لجعل الأنشطة التي نضطلع بها أقرب إلى هدفهم الحقيقي، وهو الإسهام في تحقيق السلم والأمن الدوليين من خلال وضع صكوك متعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار والحد من الأسلحة.

(تابع بالإنكليزية)

إن المبادرة غير المسبوقة التي قدمها الرؤساء الستة قد جعلت ملاحظاتي الافتتاحية تفقد الكثير من قيمتها التقليدية، بمعنى أن رئاسة رومانيا لا تبدأ من الصفر بل إنها تبني على ما تراكم خلال الفترتين الرئاسيتين الأوليين.

ونسوي بالتالي الاستمرار في عقد جلسات عامة من أجل تنظيم مناقشات عامة تتعلق بجميع البنود المدرجة في جدول الأعمال، فضلاً عن إعداد وإجراء مناقشة هيكلية تتعلق بوضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. إن البرنامج الزمني لفترة ولايتنا، الذي نأمل أن يساعدنا على تحقيق هذا الهدف، قد بلغكم بواسطة منسقي مجموعتكم، وأشكرهم على ذلك. وترمي التجربتان إلى تحقيق الهدف النهائي نفسه: تهيئة الظروف اللازمة لبدء النشاط الجوهرى للمؤتمر. وقد سبق لأول رئيس لدورة عام ٢٠٠٦ أن قدّم وصفاً لإسهام الأطراف في هذه العملية: بينما "يتحمل رؤساء مؤتمر نزع السلاح مسؤولية خاصة تتعلق بتنظيم مداوالات هذا العام بطريقة تعزز المناقشات التي قد تقربنا أكثر من تحقيق توافق آراء بشأن برنامج العمل" (بيان أدلى به السفير راباكي في ٩ شباط/فبراير)، "فإن الوفود هي المسؤولة عن تعبئة تلك الأطر بمواضيع حقيقية". وسيكون العمل بلا مضمون إذا لم يشارك مؤتمر نزع السلاح بكامله" (البيان الختامي للسيد راباكي في ١٦ شباط/فبراير).

وقد أتاح لنا انعقاد الجلسة العامة الألف لمؤتمر نزع السلاح فرصة للتأمل في إنجازات ومستقبل هذه الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف المعنية بإجراء المفاوضات المتعلقة بتزع السلاح وعدم الانتشار والحد من الأسلحة. وبما أنني اعتقد أن من المفيد أيضاً النظر إلى الوراء للوقوف على ما حدث في المؤتمر خلال السنوات الماضية، اسمحوا لي بأن أذكر بأنه وقبل ١١ سنة بالتحديد، أي في ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٥، قدم المنسق الخاص، سفير كندا السيد شانون، خلال الجلسة العامة الثالثة بعد المائة السابعة، تقريره المتعلق بنتيجة المشاورات التي أجراها حول "أفضل الترتيبات للتفاوض بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو المتفجرات النووية الأخرى". وأعتقد أن من محاسن الصدق أن تُتاح للمؤتمر خلال رئاسة رومانيا فرصة الشروع في إجراء المزيد من المناقشات المفصلة المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ويقودني ذلك إلى التشديد على ضرورة أن تستقدم الوفود خبراء من العواصم من أجل التبادل المتعمق للآراء والمواقف بغية القيام في وقت مبكر بإعداد وتعميم ورقات عمل تتعلق بمسائل محددة ذات صلة بوضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وأن تقترح، إذا كانت مهتمة بذلك، عقد لقاءات جانبية يمكن أن تتم بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية. ولمساعدة الوفود على الاستعداد للمناقشات، أعدت أمانة مؤتمر نزع السلاح، وهي توزع الآن، قائمة بوثائق المؤتمر الرسمية ذات الصلة بالموضوع قيد البحث الذي عرضناه خلال سنوات العمل السابقة.

أود إنهاء هذه المقدمة المتعلقة برئاسة رومانيا بلفت انتباهكم إلى فقرة لا تُنسى من الكتاب الرائج للمؤلف لويس كارول *Alice's Adventures in Wonderland* (مغامرات أليس في بلاد العجائب). لقد سألت الفتاة أليس القط عندما وصلت إلى مفترق طرق قائلة "أين أتجه من هنا؟" فأجابها القط قائلاً "حسناً، إن ذلك يتوقف على الوجهة التي تنوين الوصول إليها، فهل تعلمين إلى أين أنت ذاهبة؟"، فأجابت أليس قائلة "أعتقد حقاً أنني لا أبالي"، فأجابها القط قائلاً "إذا كنت لا تبالين، فلا يهم أي طريق تسلكين".

ولا أود أن أكون ذلك القط أو أن يكون أعضاء المؤتمر مثل أليس.

أشكركم على حسن الانتباه. هل يرغب أي وفد آخر في أخذ الكلمة الآن؟ أعطي الكلمة لسفير هولندا، السيد يوهانس لاندمان.

السيد لاندمان (هولندا) (الكلمة بالإنكليزية): سيادة الرئيس، اسمحو لي بادئ ذي بدء بأن أعرب عن ارتياح هولندا على توليكم رئاسة المؤتمر. وسوف نبذل قصارى جهدنا لمساعدتكم على إنجاح فترة رئاستكم، وعلى الرغم من الرئاسة الجماعية، يقع على عاتق كل رئيس التزام ببذل كل ما في وسعه، وأنا واثق من أنكم ستفعلون ذلك، وسوف تحتاجون بطبيعة الحال إلى كل الدعم الذي يمكنكم الحصول عليه. ولذا، من المهم أن تقدم هذه التأكيدات.

واسمحو لي أيضاً بأن أعرب لكم عن تقدير بلادي للعمل الجاد الذي قام به سلفاكم، السفير بارك والسفير راباكي، فقد أكتسب مؤتمر نزع السلاح زخماً جديداً بفضل الجهود التي بذلها من دون كلل أو ملل. ويُظهر ذلك أن مؤتمر نزع السلاح قد بدأ بالفعل قطف ثمار التعاون المبتكر بين الرؤساء الستة، وهو تعاون صعب بالتأكيد، بيد أنه لا غنى عنه.

وسوف يبدأ مؤتمر نزع السلاح خلال فترة رئاستكم مناقشات مركزة بشأن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ويتطلع وفد بلادي إلى المشاركة في سلسلة أخرى من المناقشات البناءة مثل تلك التي شهدناها خلال الأسابيع الماضية عندما تحدثنا عن نزع الأسلحة النووية بصورة عامة وبمعنى أوسع.

وكما أشرت في بيان أدليت به سابقاً، فإن حكومة هولندا ترى أن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية هي الخطوة المنطقية التالية، مع أنها ليست بالتأكيد الخطوة الأخيرة، في جدول الأعمال المتعدد الأطراف المتعلق بمنع الانتشار النووي ونزع السلاح النووي.

إن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية هي واحدة من الأدوات الجوهرية لمعالجة عدد من المسائل المتعلقة بترع الأسلحة النووية ومنع انتشارها. ومثل ما اتفق عليه خلال المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة منع الانتشار الذي عقد في عام ٢٠٠٠، ينبغي لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية أن تأخذ كلا الجانبين في الاعتبار.

والهدف الرئيسي لمثل هذه المعاهدة هو بالطبع وقف إنتاج اليورانيوم أو البلوتونيوم العالي التخصيب بغرض استخدامهما في صنع الأسلحة النووية. ويشمل ذلك جميع الأنشطة العسكرية المتعلقة بالتخصيب وإعادة المعالجة والإنتاج.

وسيكون الهدف الثاني هو تعزيز التخزين الآمن للمواد الانشطارية وحصرها بدقة من أجل منع انتشار المواد النووية. ونظراً إلى تزايد خطر وصول جهات فاعلة من غير الدول إلى المواد الانشطارية، فإن ذلك لوحده يدعو إلى سرعة بدء المفاوضات بشأن إبرام معاهدة تتعلق بوقف إنتاج المواد الانشطارية، وبدء سريانها. وهي تبدو ذات أهمية حيوية بالنسبة لنا.

وأود الإشارة إلى أن الإرهاب لا ينحصر في جزء محدد من العالم. بل هو، على النقيض من ذلك، يشكل ظاهرة عالمية في الوقت الراهن. وعليه، فإن من مصلحة المجتمع الدولي بأسره، وليس قلة من الدول، بدء المفاوضات الآن.

ولقد أسعدني أنني تمكنت من إبلاغ لاهاي بأن العديد من الوفود التي تكلمت خلال المناقشات المركزة المتعلقة بتزع الأسلحة النووية قد تناولت أيضاً مسألة وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، كما أبدت استعدادها للشروع في المفاوضات.

وقد قُدم العديد من الآراء المتباينة حول ما ينبغي أو لا ينبغي أن تشمله مثل هذه المعاهدة. وعلى الرغم من سهولة التوفيق بين العديد من تلك الآراء على ما يبدو، فثمة آراء أخرى كانت تفضي بوضوح إلى استبعاد بعضها البعض.

ولهذا السبب أيضاً، فإن الطريق الأمثل نحو المستقبل هو بوضوح أن يبدأ مؤتمر نزع السلاح، من دون شروط مسبقة، في إجراء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وتشكل المفاوضات الإطار الأمثل لإيجاد حلول ملائمة لتباين الآراء الذي أشرت إليه للتو.

وتعتقد هولندا أن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية هو شرط مسبق لإقامة عالم خال من الأسلحة النووية، وهو يوفر في الوقت نفسه الزخم الذي نحتاجه لمعالجة مسائل أخرى مدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل هولندا، السفير لاندمان، على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة، فضلاً عن كلمات التشجيع التي أرحب بها غاية الترحيب.

هل يرغب وفد آخر في أخذ الكلمة؟ أعطي الكلمة إلى سفير كندا، السيد بول مايرز.

السيد مايرز (كندا) (الكلمة بالإنكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء بأن أعرب لكم عن أطيب التمنيات بمناسبة توليكم المسؤوليات المسندة إليكم في هذا الوقت. ونأمل أن تتمكن أنت وزملاؤك من توجيهنا وجهة سديدة.

وأردت، بما أننا نحاول الحث على تفاعل يتسم بالمزيد من الاستجابة، إذا جاز استخدام هذا التعبير هنا، أن أبدي فقط بعض الأفكار حول ما سمعناه للتو. ولقد ذهلت وتأثرت بالتأكيد عندما أشرت إلى حقيقة أن هذا اليوم يوافق مرور أحد عشر عاماً على صدور تقرير المنسق الخاص الذي قدمه سفير كندي سابق، توفي لسوء الحظ، هو السيد جيرري شانون. وأعتقد أن من المحزن أن نذكر أنه كان من الساعين إلى اعتماد ولاية تغطي بتوافق في الآراء من أجل إحراز تقدم بشأن إجراء المفاوضات المتعلقة بوضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وها نحن اليوم وقد مضى على ذلك أحد عشر عاماً دون أن نبدأ حتى في إجراء تلك المفاوضات، واعتقد أن علينا جميعاً مراعاة ذلك عندما نبحث في أسباب عدم تمكننا من الاتفاق على برنامج عمل يسمح ببدء هذه المفاوضات الهامة، واعتقد جازماً أن الكلمة المتميزة التي ألقاها الوزير هاوولز تحثنا على ذلك في حقيقة الأمر. وقد كان محقاً عندما ذكرنا بأن من هم خارج القاعة لديهم توقعات محددة بالوصول إلى نتيجة إلا أن ذلك لم يتحقق. وقد يكون السبب، حسبما ذكر، هو أن لهذا المجلس حياة خاصة به، وأعتقد أن الزملاء ربما يرون أننا موتى على طريقتنا، أو أننا نعيش على الأقل في حالة كحالة السائرين نياماً، ويتعين علينا التخلص من ذلك إذا أردنا تحقيق تلك التوقعات.

واعتقد أننا ندرك ضرورة التوصل إلى حل وسط إذا أردنا وضع برنامج عمل، واعتقد مرة أخرى يا سيادة الرئيس أنك كنت محقاً عندما أكدت وكررت، في البيان الذي أدليت به، رأي السفير راباكي الذي مفاده أن الهدف الأساسي لعمل الرؤساء الستة خلال هذا العام هو جعلنا أقرب إلى تحقيق توافق آراء بشأن برنامج العمل، واعتقد أن ذلك يجب أن يظل في غاية الأهمية بالنسبة لنا.

وكما قال الوزير هاولز، فإن المملكة المتحدة لا ترمي إلى إعاقه النقاش المفتوح، واعتقد أن ذلك مثير للإعجاب وأتمنى أن نتمكن جميعاً من تقديم مثل هذا التعهد، واعتقد، بصراحة، أن إحدى العقبات التي تحول دون الاتفاق على برنامج عمل هي أن بعض الدول تبدو غير مستعدة حتى للموافقة على أن يتناول مؤتمر نزع السلاح بطريقة رسمية القضايا التي لا تؤيدها، واعتقد أن احتمال تحقيق هذه الغاية يظل بعيد المنال إلى حين التغلب على ذلك، ولهذا السبب أتمنى أن نتمكن جميعاً، كل من موقعه، من دعم إجراء نقاش مفتوح حول القضايا التي هم المزيد من الأعضاء. ولا يسعني إلا الموافقة على ما قاله زميلي الهولندي عن أهمية بدء المفاوضات المتعلقة بوضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية التي ندعمها بصدق وينبغي أن ننظر إليها في هذا السياق الأوسع.

وأخيراً، أود أن أذكركم بأن ثمة تقدماً في هذا المجال خارج هذه القاعة، بينما نستمر نحن في الدوران حول أنفسنا، وأود في حضور زميلنا الفيتنامي أن أهنته بمناسبة تصديق بلده على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وكما يعلم الزملاء، لم يبق من الدول المدرجة في المرفق الثاني سوى ١٠ دول لم توقع أو تصدق على هذا الصك الهام المتعلق بالأنشطة الدولية المتصلة بعدم الانتشار ونزع السلاح. وأود حث تلك الدول المتبقية على سرعة الاقتداء بالمثل الذي قدمته فييت نام مؤخراً.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل كندا على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة. واسمحوا لي بأن أؤكد استعدادنا لبذل قصارى جهدنا لتحقيق ما قيل من أجل إحياء المؤتمر والمناقشات على السواء، ولجعل هذا المؤتمر أقرب إلى عالم الواقع.

هل هنالك أي وفد آخر يود أخذ الكلمة؟ لا يبدو الأمر كذلك.

وبهذا نختتم جلستنا العامة. وستعقد الجلسة العامة القادمة يوم الخميس ٣٠ آذار/مارس، في الساعة العاشرة صباحاً في قاعة المؤتمر.

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٥
